

أهمية البحث:

- يتمتع البحث بأهمية كبيرة لأنه يناقش موضوعاً حيوياً مع تطور التكنولوجيا واعتماد الأدلة الرقمية.

الأهمية العلمية :

- يساهم البحث في توضيح الأسس النظرية والقانونية التي يمكن أن تُبنى عليها سياسات وقوانين جديدة تخص الأدلة الرقمية.
- البحث يضيف إلى المعرفة القانونية المتخصصة في مجال الأدلة الرقمية، وهي قضية حديثة ومعقدة.
- الأدلة الرقمية لم تكن جزءاً من المنظومة القانونية التقليدية، ولكن مع تزايد المعاملات الإلكترونية أصبح هناك حاجة ملحة لفهمها بشكل أعمق.
- يساهم البحث في سد الفجوة بين التقنية والقانون ويشجع على تبني آليات جديدة للتعامل مع الأدلة الرقمية، مما يعزز التقدم في الأبحاث القانونية.

الأهمية العملية :

- من الناحية العملية، يساعد هذا البحث الجهات القضائية والمحامين في فهم آلية التعامل مع الأدلة الرقمية، مما ينعكس على تحسين الإجراءات القانونية.
- يساعد البحث القضاة والمحامين في فهم كيفية التعامل مع الأدلة الرقمية بفعالية.
- يساهم البحث في تقديم توجيهات عملية حول كيفية تقديم الأدلة الرقمية وفحصها في المحاكم، وهو ما يسهل الإجراءات القانونية في القضايا التي تشمل مستندات أو توقيعات رقمية.
- في ظل تزايد الجرائم الإلكترونية والمعاملات الرقمية، يصبح من المهم ضمان العدالة باستخدام الأدلة الرقمية.

أهداف البحث:

تحديد مفهوم الدليل الرقمي:

- الهدف: يهدف البحث إلى تقديم تعريف واضح ومحدد لماهية الدليل الرقمي في النظام القضائي السعودي.
- هذا ضروري لفهم الإطار القانوني الذي يتم فيه التعامل مع الأدلة الرقمية، والذي يتضمن مستندات إلكترونية، توقيعات رقمية، وبريد إلكتروني.
- فهم هذا المفهوم يساعد القضاة والمحامين على التعامل مع هذه الأدلة بشكل أكثر فاعلية.

تحليل التشريعات السعودية المتعلقة بالأدلة الرقمية:

- الهدف: يسعى البحث إلى استكشاف وفهم القوانين والأنظمة السعودية التي تنظم قبول الأدلة الرقمية في المحاكم.
- هذه القوانين تشكل الإطار الذي يُسمح من خلاله استخدام الأدلة الرقمية في النزاعات القانونية، ومن المهم فهم مدى تطابقها مع التطورات التكنولوجية.

دراسة الحجية القانونية للأدلة الرقمية:

- الهدف: يركز هذا الهدف على تحليل مدى قوة أو حجية الأدلة الرقمية مقارنة بالأدلة التقليدية.
- هل يمكن قبول الدليل الرقمي كدليل قانوني معتمد بشكل مطلق، أم أنه لا يزال يخضع للتحديات والتدقيق؟ هذه الدراسة تساعد على تقييم ما إذا كانت الأدلة الرقمية تتمتع بنفس مستوى الثقة القانونية مثل الأدلة الأخرى.

اقتراح توصيات لتحسين التعامل مع الأدلة الرقمية:

- الهدف: من خلال البحث، يسعى الباحث إلى تقديم توصيات لتطوير النظام القضائي السعودي فيما يتعلق بالأدلة الرقمية. هذا قد يشمل تطوير التشريعات أو إنشاء مراكز متخصصة لتحليل الأدلة الرقمية وضمان نزاهتها ومصداقيتها في المحاكم.

المنهج العلمي:

- المنهج المتبع في البحث هو المنهج الوصفي التحليلي، ويعتمد عليه كمنهج علمي أساسي.
- هذا المنهج يتناسب مع طبيعة البحث القانوني الذي يسعى إلى وصف وتحليل النصوص القانونية واللوائح المتعلقة بموضوع الأدلة الرقمية وتحليلها لفهم كيفية اعتمادها في المحاكم السعودية.
- يقوم الباحث بوصف القوانين والأنظمة السعودية التي تتعلق بقبول الأدلة الرقمية.
- على سبيل المثال، يتم وصف المواد القانونية التي تنظم استخدام التوقيعات الإلكترونية، الأدلة الرقمية، والإجراءات المتبعة في تقديم هذه الأدلة أمام القضاء.
- يتم تحليل النصوص القانونية التي تتناول الأدلة الرقمية في السعودية، مثل قانون الإثبات، والنصوص المتعلقة بالتوقيعات الإلكترونية، واللوائح القضائية التي تحكم قبول الأدلة الرقمية في المحاكم.
- كما يحلل الباحث كيفية تعامل القضاة مع هذه الأدلة، وما إذا كانت الأدلة الرقمية تتمتع بالحجية القانونية المطلوبة.
- خطوات تطبيق المنهج في البحث:
- جمع النصوص والبيانات القانونية
- وصف الواقع القانوني
- تحليل النصوص
- مقارنة مع الأنظمة القانونية الأخرى
- تقديم استنتاجات وتوصيات